الى الفعل الحسن او امتناعه عن الفعل القبيح بل الداعي له الى ذلك انما يكون كون الفعل حسنا او قبيحا عقلا بالمعنى المتنازع فيه اي كونه مستحقا للثواب او العقاب او جديرا بالذم من الله تعالى او المدح منه فان المعاني الاخر لا نزاع في عقليتها لا يؤدي بمفهومها الى خوف المكلف عن مواقعة في العاجل او الاجل حتى يجب عليه الاقدام على الفعل والاحجام عنه فان كثيرا ممن يعتقد الحسن والقبح وترتب الثواب او العقاب من الله تعالى على الفعل والترك يستحل فعل القبيح وترك الحسن ربما يحمل بالواجب المشروط في الشهوات تكليف بالممكن الذي نشاء في ايام الحج ما يشتهيه ولم يعتقد بعد شيئا من ذلك لقلة او ان يجرد تعقله لكون الفعل متضمنا لنفعة كمال او نقص او مشتملا على مصلحة او مفسدة ممنوع غير متوقع خوف عاجلا او آجلا لا يوجب له ذلك بعد لو كان المراد من المصلحة والمفسدة الموجبتين للثواب والعقاب دون ما يعتبر من ذلك في مجاري العادات لحصول الخوف لكن اذا فسر المصلحة والمفسدة بذلك يرجع الى المعنى المتنازع فيه كما لا يخفى وانا ثالثا فلان قوله قلنا به اليس من الحسن والقبح الذين وقع فيهما المتنازعة مدفوع بما اشرنا اليه من ادراك حسن شيئ وقبح بذلك المعنى لا يوجب كونه حسنا او قبيحا عند الله مستحقا للثواب او العقاب منه فلا يوجب للمكلف شيئا من الفعل والترك وانما الموجب له علمه بانه حسن او قبيح عند الله ومستلزم لنيل الثواب او العقاب وبما حققناه وقررناه ظهر ان ما سلكه في دفع لزوم الاخلال انما هو مسلك الشيطان وحقيق بان يضحك منه الصبيان والى الحجر المحجوبة الى الكفر ولا يحتاج الى التعبير عن كلام المحصل بالطامات غير متجه وانما الطامات ما ذكره هو من المقدمات السخيفة والكلمات التي هي اوهن من بيت العنكبوت ابى حنيفة نموذجا بها العذب الفرات بالملح الاجاج وتوقع منها دفع ما لا مدفع له من الاحتجاج ولعمري لا يروج ذلك الزيف المردود الا على اناس مختالة الذين هم اشد عنادا من قوم عاد وثمود والكفرة غواية من عبدة العجل وقوم هارون ومحمود قال المصنف رفع الله درجته

الفصل الثالث في ان معرفة الله تعالى واجبة بالعقل

الحق ان وجوب معرفة الله تعالى مستفاد من العقل وان كان السمع قد دل عليه لقول تعالى فاعلم انه لا اله الا الله والامر للوجوب ولان شكر المنعم واجب بالضرورة واثار النعمة علينا ظاهرة فيجب ان نشكر فاعلها وانما يحصل بمعرفته والله تعالى رافعة للخوف الحاصل من الاختلاف في دفع الخوف واجب بالضرورة فنقول فيه بعد تسليم كون حكم العقل بالحسن والقبح في الافعال مما يترتب عليها من الوجوب والحرمة وغيرهما مع حصول الخوف الذي هو لعدم الشعور بها جعلتم الشعور بسببه من الاختلاف وغيره ودعوى ضرورة الشعور العاقل بمعرفة المعدم الخطوة في الاكثر فان اكثر الناس لا يخطر ببالهم ان هناك اختلافا بين الناس فيما ذكروان لهذه النعم منعما قد طلب منهم الشكر عليها بل هم ذاهلون عن ذلك فلا يحصل لهم خوف اصلا وان سلم حصول الخوف فلا نعلم ان المعرفة الحاصلة بالنظر يدفعه اذ قد يخطر فلا يتبع العرفان على وجه الظهور لف النظر ليكون الخوف اكثر ثم ما ذكر من لزوم الدور مندفع بان وجوب المعرفة بالشرع في نفس الامر لا يتوقف على معرفة الايجاب وان توقف على الايجاب في نفس الامر فلا يلزم الدور غير ما ذكر ان المعرفة لا يجب الا بالامر والامر انما يتوجه الى العارف العاقل وكلاهما باطل نقول في جواب المقدمة الثانية القابلة بان تكليف غير العارف باطل لكونه غافلا غير ممكنة او شرط التكليف فهمه وتصوره لا العلم والتصديق به لان الغافل مما يتوجه الخطاب اليه ولم يقل به احد مكلف بتكليف غير العارف ليس مما يحال في شرع احد اعلم انتهى كلامه اقول فيه نظر اما اولا فلانا سبينا ان حكم العقل بالوجوب بمعنى ترتب الثواب والعقاب

لزم الدور المحال وايضا لو كانت المعرفة انما يجب بالامر لكان الامر بها انما يتوجه الى العارف بالله تعالى وغير العارف والقسمان باطلان فتعليل الايجاب بالامر محال اما بطلان الاول فلانه يلزم منه تحصيل الحاصل وهو محال واما بطلان الثاني فلان غير العارف بالله يستحيل ان يعرف ان الله تعالى قد امره وان امتثال امره واجب وما لا يعرف انه واجب يستحيل ان يعرف الله تعالى قد امره وان امتثال امره واجب يستحيل امره والامر تكليف بالا يطاق وسيأتي بطلانه قال الناصب خفف الله اقول لابد في هذا المقام من تحرير محل النزاع اولا فنقول وجوب معرفة الله تعالى الذي اختلف فيه انه مستفاد من الشرع او العقل ان اريد به الاستحسان وترتب المصلحة فلا يبعد ان يقال انه مستفاد من العقل لان منكر المنعم موقوف على معرفته وشكره واجب بهذا المعنى بالعقل والنزاع للاشاعرة في هذا وان اريد به ما تجب ترتب الثواب والعقاب فلا شك انه مستفاد من الشرع لان العقل ليس له ان يحكم بما يوجب الثواب عند الله والمعتزلة ايضا يوافقون اهل السنة في ان الحسن والقبح بهذا المعنى مركوز ان في العقل وحكم الشرع كاشف عنها فالمقدمة المذكورة لابد وان يوخذ من الشرع حاكم بالوجوب دون العقل يرد على المعتزلة بقولهم ان الشرع كما يثبت الوجوب الان في القولين لابد من الشرع ليحكم او يكشف عما ذكر ان معرفة الله تعالى دافعة للخوف الحاصل من الاختلاف ودفع الخوف واجب بالضرورة فنجيب فنقول فيه بعد تسليم كون حكم العقل بالحسن والقبح في الافعال مما يترتب عليها من الوجوب والحرمة وغيرهما مع حصول الخوف الذي هو لعدم الشعور بها جعلتم الشعور بسببه من الاختلاف وغيره ودعوى ضرورة الشعور العاقل بمعرفة المعدم الخطوة في الاكثر فان اكثر الناس لا يخطر ببالهم ان هناك اختلافا بين الناس فيما ذكروان لهذه النعم منعما قد طلب منهم الشكر عليها بل هم ذاهلون عن ذلك فلا يحصل لهم خوف اصلا وان سلم حصول الخوف فلا نعلم ان المعرفة الحاصلة بالنظر يدفعه اذ قد يخطر فلا يتبع العرفان على وجه الظهور لف النظر ليكون الخوف اكثر ثم ما ذكر من لزوم الدور مندفع بان وجوب المعرفة بالشرع في نفس الامر لا يتوقف على معرفة الايجاب وان توقف على الايجاب في نفس الامر فلا يلزم الدور غير ما ذكر ان المعرفة لا يجب الا بالامر والامر انما يتوجه الى العارف العاقل وكلاهما باطل نقول في جواب المقدمة الثانية القابلة بان تكليف غير العارف باطل لكونه غافلا غير ممكنة او شرط التكليف فهمه وتصوره لا العلم والتصديق به لان الغافل مما يتوجه الخطاب اليه ولم يقل به احد مكلف بتكليف غير العارف ليس مما يحال في شرع احد اعلم انتهى كلامه اقول فيه نظر اما اولا فلانا سبينا ان حكم العقل بالوجوب بمعنى ترتب الثواب والعقاب

اما الكفر فحاكي او كاشف فقط ما يدري الله ضاوة نزوة المنعم بتوجيهها ان الشرع ١٢

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)